AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

قياس أثر الاقتصاد الخفي على مؤشري البطالة والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2022 (دراسة قياسية)

Measuring the impact of the hidden economy on unemployment and inflation indicators in the Iraqi economy for the period 2003-2022 (an econometric study)

م.د مصعب عبد العالي ثامر حسين

Dr. Musab Abdel-Aali Thamer Hussein

musababd980@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد /القرنة - الكلية التربوية المفتوحة / القرنة

المستخلص:

هدفت الدراسة الى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي في الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2022) ،إذ تم توصيف نموذج تحليل الانحدار للتعبير عن العلاقة بين الاقتصاد الخفي كمتغير مستقل ، وبين المتغيرات التابعة المتمثلة بكل من معدلي التضخم والبطالة ، وبعد تحديد الفرضيات ومتغيرات الدراسة تم اجراء الاختبارات القياسية بواسطة البرنامج القياسي (Eviews 9). ومن ثم فقد اظهرت النتائج عن وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل حجم الاقتصاد الخفي ومعدل التضخم كمتغير تابع، فضلاً عن وجود العلاقة العكسية بين المتغير المستقل ومعدل البطالة كمتغير تابع.

الكلمات المفتاحية:اقتصاد الظل، التضخم،البطالة، حجم اقتصاد الظل، منهجية(ARDL).

Abstract:

The study aimed to identify the most important factors affecting the hidden economy in the Iraqi economy for the period (2003-2022). The regression analysis model was described to express the relationship between the hidden economy as an independent variable، and the dependent variables represented by both inflation and unemployment rates، and after specifying the hypotheses and variables. The study carried out standard tests using the standard program (9 Eviews).

Hence، the results showed that there is a direct relationship between the independent variable، the size of the hidden economy، and the inflation rate as a dependent variable، in addition to the presence of an inverse relationship between the independent variable and the unemployment rate as a dependent variable.

Keywords: shadow economy، inflation، unemployment، size of the shadow economy، ARDL methodology.

مقدمة

يعد الاقتصاد الخفي من الظواهر التي ليست بالحديثة، إذ يعبر هذا الاقتصاد عن جميع الانشطة غير المسجلة في حسابات الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي للدولة، ومن ثم فهي لا تخضع للرقابة الحكومية او النظام الضريبي، الأمر الذي يجعل من البيانات الرقمية بخصوص حجم هذا الاقتصاد غير دقيقة فهناك العديد من الشواهد على هذا الاقتصاد سواء كانت قانونية كالعمل الحر او غير القانونية كغسيل الاموال او التهرب الضريبي وغيرها.

ونظراً لما مر به الاقتصاد العراقي من صراعات وازمات مالية وتحولات سياسية كل هذه الاحداث سارعت بتنامي حجم هذا الاقتصاد وكوسيلة لإضفاء الشرعية عليه، ومن ثم فإن هذا الاقتصاد يتميز بتنوعه؛ إذ ما نلاحظه اليوم انهُ اصبح يغطي كل مجلات وانشطة الاقتصاد العراقي من تجارية وخدمية وانتاجية، إلا انه وعلى الرغم من وجود العديد من الاثار السلبية لتنامي حجم هذا النشاط إلا انه من الناحية النظرية ومن خلال متغيرات الدراسة ان له اثاراً ايجابية على احد متغيرات الدراسة والمتمثل بحجم البطالة والعلاقة العكسية بين المتغيرين اي انه كل ما زاد حجم الاقتصاد الخفي الأمر الذي يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تحديد حجم الاقتصاد الخفي من حيث القيم والنسب المالية، إذ ان ما نشهده في الوقت الحاضر من معوقات اقتصادية تؤدي إلى اضعاف حجم الاقتصاد العراقي متمثلاً بناتجه المحلي الاجمالي الذي تذهب نسبة كبيرة منهُ نحو التسرب خارج نطاق دورة دخله القومي.

هدف الدراسة: يتمحور هدف الدراسة من خلال دراسة الأسس النظرية للاقتصاد الخفي، ومعرفة أهم طرق قياسه، فضلاً عن معرفة أثره من خلال المنهجية القياسية.

مشكلة الدراسة: تنطلق الدراسة من طرح الاشكالية التالية:

ما أثر الاقتصاد الخفي على كل من معدلي البطالة والتضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة؟

فرضية البحث: من أجل الاجابة على مشكلة البحث ننطلق من الفرضيات ادناه: -

1. وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الاقتصاد الخفي ومؤشري التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي.

2. عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الاقتصاد الخفي ومؤشري التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي.

منهجية الدراسة:

تمت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي والكمي، اذ يتعلق المنهج الوصفي بالإطار النظري من خلال تغطية كل ما يتعلق بمفهوم الاقتصاد الخفي وطرق قياسه، فضلاً عن الاساليب القياسية للتحقق من مدى صحة ما جاء في فرضية الدراسة من عدمها.

هيكلية الدراسة: قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

تضمن المحور الأول الاقتصاد الخفي.... مقدمات نظرية، فيما تطرق المحور الثاني إلى تحليل مؤشري التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2022)، اما المحور الثالث فقد تطرق إلى قياس حجم الاقتصاد الخفي في العراق خلال مدة الدراسة رياضياً، أما المحور الرابع فكان بعنوان نتائج قياس الاقتصاد الخفي على معدلي التضخم والبطالة في العراق كمياً.

المحور الأول: الاقتصاد الخفي....مقدمات نظرية

أولاً: مفاهيم الاقتصاد الخفي

يعد الاقتصاد الخفي من الظواهر التي ليست بالحديثة، إذ لم ينشأ هذا المفهوم الا من خلال سلسلة طويلة من التطورات التي حصلت سواء كانت اقتصادية أم سياسية فضلاً عن الاجتماعية في المجتمعات، ومن ثم فقد تعددت المفاهيم واختلفت الادبيات في وضع تعريف أو تسمية معينة لهذه الظاهرة، فمنهم من اطلق علية بالاقتصاد التحتي، والآخر باقتصاد الظل، او الاقتصاد الأسود او غير المسجل وغيرها من المسميات الاخرى.

يعد الاقتصادي (Gutmann) أول من من تطرق في عام 1977 إلى ظاهرة الاقتصاد الخفي، بعدها حاول العديد من الاقتصاديين التأكد من الاهمية النسبية لهذا النوع من الاقتصاد.

فقد عرف الاقتصاد الخفي على أنه أنشطة اقتصادية يقوم بها الافراد أو جماعات في مؤسسات تقدم غالبا سلعاً وخدمات غير مدرجة في حسابات الدولة القومية سواء كانت هذه الانشطة قانونية كالحرف اليدوية، أو غير القانونية كتجارة غسيل الأموال أو المخدرات.

تعريف اخر عرف هذه الظاهرة على انها الأنشطة التي يتم مزاولتها التي يتحقق منها دخلاً فعلياً لايدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الاجمالي من خلال التحايل على الجهات الحكومية. ومن ثم فإن اغلب التعريفات التي اتفق عليها الاقتصاديين هو ان الاقتصاد الخفي يتضمن جانبين، الأول: انشطة اقتصادية لا تخالف قوانين الدولة إلا انها غير مدرجة في السجلات الحكومية مثلا مشاريع الافراد المنتجة غير المرخصة، والثاني الاقتصاد الخفي الذي يشمل الانشطة الاقتصادية غير المشروعة التي تخالف قوانين الدولة وانظمتها (البسام، 2013 : 4).

ثانياً: خصائص الاقتصاد الخفي

هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها هذا النوع من الاقتصاد، منها: (leino،5 :2009):

1. استبعاد مبيعات المؤسسات التي تدار بواسطة هذا الاقتصاد من البيانات الرسمية حتى لو كانت مساهمتهم الاقتصادية اعلى من قيم المؤسسات الرسمية.

2. ان طبيعة هذا الاقتصاد غير محددة من حيث صعوبة الاعلام والاستعلام عنه.

3. عدم وجود التزام تجاه الدولة من حيث تسديده للضرائب أو الرسوم، ومن ثم لا يخضع للضمان والحماية القانونية.

ثالثاً: طرق قياس حجم الاقتصاد الخفي

سنكتفي فقط بذكر طريقة واحدة من الطرق النقدية لقياس حجم الاقتصاد الخفي من خلال الدفع بالنقود السائلة لاخفاء معاملاتهم ومن ثم الابتعاد عن باقي وسائل الدفع الأخرى كالشيكات الأمر الذي ينمو حجم الانشطة في اقتصاد الظل من خلال ارتفاع حجم الطلب على النقود السائلة فوق قيمتها الطبيعية. ومن أهم هذه الطرق :-طريقة معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب:

أول من أشار إلى هذه الطريقة هو الاقتصادي (Gutmann) عام 1977 والقائمة على مجموعة من الافتراضات الاتية (شرفاني، 2017 : 6) :

أ- ان المعاملات في الاقتصاد الرقمي الرسمي للدولة تكون قائمة بواسطة النقود والودائع الجارية.
ب- استعمال النقود السائلة بالأساس في معاملات اقتصاد الظل.
ت- سرعة تداول النقود تكون واحدة لكل من الاقتصاد (الرسمي، وغير الرسمي).
ث- إذا كانت نسبة النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب ثابته حينها لا يوجد اقتصاد خفي، لذلك فان التغيرات التي تتم بالاقتصاد الرسمي يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب، أي يتمثل بالفرق بين نسبة سنة الاساس وسنة المقارنة، فإذا وجد ان هذه النسبة كانت أقل، فان ذلك دليلا على عدم وجود اقتصاد خفي، وإذا كانت أعلى، فإن ذلك يثبت وجود الاقتصاد الخفي .

ومن ثمَّ من حيث الصيغة الرياضية لتقدير حجم الاقتصاد الخفي ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط فإنها تتم من خلال المعادلات الاتية(الحسن، 2014: 40):

$$K = C/M1*100 \quad \text{.....(1)}$$

$$K0 = c / m1 \quad \text{.....(2)}$$

$$V = PGDP / M1 \quad \text{.....(3)}$$

$$HEC = V*D \quad \text{.....(4)}$$

$$SE\% = (C-K0.D)/M1 \quad \text{.....(5)}$$

حيث ان :HEC يمثل حجم اقتصاد الظل. K : نسبة العملة في التداول الى عرض النقد . C : العملة في التداول. M1 : عرض النقد بالمفهوم الضيق(C+D) . RK : النمو في نسبة العملة في التداول الى عرض النقد . PGDP : الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بدون مساهمة النفط. V : سرعة دوران النقود . D : الودائع تحت الطلب. SE% : نسبة اقتصاد الظل من الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط. K0: تساوي أقل قيمة ناتجة من خلال قسمة العملة في التداول الى عرض النقد.

المحور الثاني: تحليل مؤشري التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2022)

أولاً:- التضخم (Inflation)

لقد بينت اتجاهات الأسعار، وعلى مر السنوات، وجود عنصر التضخم المتزامن مع سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي، إذ مازال يعد المصدر الأساسي في تمويل الانفاق العام، خصوصاً بعد فشل الكثير من مشاريعه الصناعية نتيجة عدم استحضار الافاق المستقبلية للقطاع الصناعي، فقد أخذ العراق يعتمد على استيراد المنتجات الصناعية و الزراعية بمختلف اصنافها بعد إنّ كان في السابق هو من يقوم بتصديرها، فضلاً عن استيراد المنتجات السلعية بمختلف أصنافها(الهيتي، 2010: 8).

لقد أصبح التوسع في الانفاق الحكومي يعتمد بنحو كبير على إجمالي إيرادات الموازنة العامة على الايرادات النفطية، ومن ثم فقد قام هذا النوع من التمويل على ظاهرة الإصدار النقدي الذي أسهم في تفاقم ظاهرة التضخم نتيجة وجود كتلة نقدية لا يقابلها إنتاج فعلي في كمية المعروض السلعي الأمر الذي أدى رفع المستوى العام للأسعار. فمن خلال بيانات الملحق (1) جدول(2) نلاحظ أنّ حجم العرض النقدي في حالة تنامي بفعل المضاعف النقدي، إذ بلغت العملة خارج البنوك بنحو (2985681) مليون دينار عام2003 وأخذت هذه العملة بالزيادة حتى بلغت (38772257) مليون دينار عام2022 وهذا ناتج بفعل توسع الدولة في الانفاق الحكومي الممول بالايرادات النفطية مما انعكس على زيادة حجم الكتلة النقدية خارج البنوك.

وبهذا وفي ظّل سيادة العوائد النفطية أصبحت ظاهرة التضخم حقيقة يعاني منها الاقتصاد العراقي، فمن خلال بيانات الملحق (1) جدول (1)نلاحظ أنّ معدل التضخم قد بلغ (33.6%) عام 2003، أما بعد اتفاقية (التسوية) عام 2004 مع صندوق النقد الدولي التي كانت تنص في أحد شروطها رفع أسعار الدعم عن جميع أنواع السلع، إضافة عن الارتفاع الذي حصل في أسعار المشتقات النفطية فقد ارتفع المستوى العام للأسعار، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم ليبلغ (53%) خلال عام (2006) ثم عاد بعد ذلك للانخفاض ليصل (30.8%) عام2007 نتيجة ارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، إلا انه بعد ذلك أخذ بالانخفاض في السنوات التي تلت عام2007 ليصل إلى(4.9 %)عام 2022 نتيجة مجموعة من الأسباب منها(ياس، 2013: 55): تحسن سعر صرف العملة المحلية، وتوفر المشتقات النفطية وانخفاض أسعارها، فضلاً عن عدم وجود رسوم كمركية تؤثر على السلع المستوردة من الخارج.

ثانياً:- البطـــالـــــة(The Unemployment)

إن أحد المشكلات الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي هي ظاهرة البطالة نتيجة هشاشة اقتصاد الدولة واعتماده على مصدر وحيد في تمويل إيراداته وهو النفط الخام. فعلى الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي إلا انهُ لم يستوعب غير(3%) من إجمالي القوة العاملة(كاظم، 2011: 10)، فضلاً، عن أنّ الثروة النفطية هي ثروة ناضبة وعرضة لتذبذبات أسعار النفط الخام مما يؤثر سلباً في عوائدها المالية للدولة ومن ثم عدم معالجة أزماتها المزمنة.

فقد لوحظ من خلال بيانات ملحق (1)جدول(1) أنّ معدل البطالة بين السكان بلغ (28.1%) لكلا الجنسين عام2003، كانت بين الاناث(16.0%) و(30.2%) بين الذكور(عبدالكريم، 2012 :4)، إذ تعتبر هذه النسبة مرتفعة جداً وخطيرة نتيجة ما تعرض له العراق من تحديات سياسية واقتصادية كبيرة جداً، ثم بعد ذلك أخذت معدلات البطالة بالانخفاض التدريجي حتى بلغت عام 2010 بنحو (11.4%) وذلك نتيجة توظيف أعداد كبيرة في مؤسسات القطاع العام وفي سلك الجيش والشرطة، فضلاً عن تصاعد أعداد العمالة المهاجرة للعمل خارج الدولة (الجبوري، 2014 : 195)، إلا أنّ هذه النسب ما لبثت إنّ عاودت بالارتفاع نتيجة هبوط أسعار النفط الخام من جانب والذي حرم الدولة من الايرادات النفطية التي كان بأمس الحاجة اليها، فضلاً عن عدم تمرير موازنة عام2014، والحرب التي خاضها العراق ضد عصابات (داعش) التي تسببت في عمليات نزوح جماعي من أبناء المحافظات(الانبار، نينوى، صلاح الدين) وتراجع معدلات الاستثمار في القطاع الخاص بسبب غياب بيئة الاستثمار المؤاتية، كل هذه الأسباب أدت إلى تفاقم معدلات البطالة حيث بلغت(35%) من السكان النشيطين ولمختلف الجنسين عام 2022، ومن ثمَّ فإنَّ هذا التزايد في معدلات البطالة ليس أمراً مفاجئا في ظّل الأسباب التي ذكرت من جهة، فضلاً عن وجود طبقة سياسية غير حازمة في اصلاحات جادة .

المحور الثالث: - قياس حجم الاقتصاد الخفي في العراق للمدة (2003-2022)

من خلال بيانات الملحق(1) الجدول (2) تم اعتماد عام 2010 سنة اساس وذلك كون نسبة النقود تحت الطلب إلى عرض النقد تعد النسبة الاقل عن باقي سنوات الدراسة وفي دراستنا كانت بنحو(0.45).إذ تم تقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد العراقي بالاعتماد على المعادلة رقم(4) وحساب نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط على المعادلة رقم(5) ، إذ نلاحظ ان سرعة دوران النقود (V) كانت منخفضة ولاسيما في سنة (2003) أذ بلغت (0.9) ، ثم بدأت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض لغاية عام 2022 التي بلغت بنحو (2.65) ، ان السبب في تذبذب سرعة دوران النقود(v) يرجع الى ارتفاع الميل الحدي للادخار لدى الافراد وبالأخص في فترات الازمات مثل حرب داعش الارهابية فضلاً عن وباء (كوفيد -19) ،إضافة الى ضعف ثقة الافراد بقيمة الدينار العراقي كمخزن للقيمة ، وعليه فان الاقتصاد الخفي بدأ يتنامى خلال مدة الدراسة إذ ارتفع من(2717195.3)مليون دينار عام2003 إلى (99366875) مليون دينار عام 2022.

اما بخصوص نسبة حجم الاقتصاد الخفي الى الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط فقد تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة من (57.3%) عام 2003 إلى (70.9%) عام 2004، وصولاً إلى (33.2%) عام 2022، ومن ثم كل هذا التذبذب هو بسبب الظروف غير الطبيعية التي مر بها الاقتصاد العراقي نتيجة التحولات التي حدثت في

مفصلية الدولة العراقية ومرحلته الانتقالية وتوجه تعاملاته الاقتصادية من خلال آليات السوق وغياب عنصر الرقابة واستشراء الفساد المالي والاداري ، كل هذه العوامل ساهمت في وجدود ارض خصبة لتنامي أنشطة هذا الاقتصاد.

المحور الرابع: نتائج قياس الاقتصاد الخفي على معدلي التضخم والبطالة في العراق كمياً

أولا:- توصيف النموذج:

يمكن توصيف النموذج من خلال تعريف متغيرات الدراسة على النحو التالي:

أ. المتغير التابع متمثلاً بمعدلي البطالة(un) والتضخم(in) للمدة (2003-2022) .

ب. المتغير المستقل متمثلاً بحجم الاقتصاد الخفي ويرمز له بالرمز(sh).

ثانياً:-استقرار السلاسل الزمنية

تم استعمال اختبار الاستقرارية Augmented Dickey–fuller (ADF) لمتغيرات الدراسة من اجل معرفة استقرارية السلسلة الزمنية من عدم استقراريتها أي يوجد جذر الوحدة أم لا ؟ ومن ثم ومن خلال بيانات الجدول (3) نلاحظ ان السلسلة الزمنية كانت غير مستقرة عند المستوى (At level) سواء حد ثابت فقط(Intercept)، أم بوجود حد ثابت واتجاه عام (Trend & intercept)،أم بدون حد ثابت واتجاه عام (None)، ، في حين استقرت هذه المتغيرات عند الفرق الأول(At first difference)عند مستوى معنوية (5%)، و(10%)، وبذلك تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من الرتبة(1)I ومن ثم يمكننا تطبيق منهجية (ARDL).

جدول- 3- نتائج اختبار الاستقرارية(UNIT ROOT TEST TABLE (PP

المتغير	At level **المستوى**			At first difference **الفروق الأولى**		
	حد ثابت فقط Intercept	**حد ثابت واتجاة عام** Trend & intercept	**بدون حد ثابت ولااتجاةعام** none	**حد ثابت فقط** Intercept	**حد ثابت واتجاة عام** Trend & intercept	**بدون حد ثابت ولااتجاة عام** None
	Prob	**Prob**	**Prob**	**Prob**	**Prob**	**Prob**
IN	0.4659	0.0357	0.0002	0.0062	0.0105	0.0013
UN	0.8450	0.4816	0.7093	0.0253	0.0459	0.0017
SH	0.5208	0.2827	0.9447	0.0032	0.0103	0.0007

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 .

ثالثاً:- تقدير الدوال باستعمال انموذج الانحدار الذاتي (ARDL)

1. معدل التضخم:-

أ- اختبار مدة الإبطاء المثلى من خلال أنموذج(VAR):

قبل تطبيق اختبار (**Bounds**) لنماذج (ARDL) للتحقق من وجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين طرفي أنموذج الاقتصاد الخفي ومعدل التضخم ،يفترض بدايةً تحديد رتبة فجوة الإبطاء المناسبة باستعمال متجه أنموذج الانحدار الذاتي(VAR) لمتغيرات الأنموذج.

فمن خلال الجدول (4) الذي أظهر نتائج المعايير (FPE، AIC ، LR ، SC، HQ) ، أن مدة الإبطاء المثلى هي مدة الإبطاء لمدة واحدة، هي التي تمتلك أقل قيمة للمعايير المذكورة اعلاه ، وبهذا يمكن تقدير معادلة الانحدار في الأجل القصير التي تتضمن المتغيرات المتباطئة زمنياً ومتغيرات الفرق الأول.

جدول -4- معايير قياس مدة الإبطاء المثلى للأنموذج القياسي

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: IN

Exogenous variables: C

Date: 07/12/24 Time: 11:00

Sample: 2003 2022

Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC
0	-68.0712	NA	198.003	8.126023	8.175036
1	-57.82612	18.07955*	66.79206	7.038367	7.136392*
2	-56.6539	1.930704	65.62541	7.018106	7.165144
3	-	2.336631			7.152063

55.12611 61.99912* 6.956012*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS9

ب- تقدير وتحليل العلاقة قصيرة وطويلة الأجل

من خلال بيانات الجدول (5) الذي يبين نتائج تقدير الانموذج القياسي ARDL (2،1) خلال مدة الدراسة من خلال معرفة أثر الاقتصاد الخفي(sh) على معدل التضخم(in) للاقتصاد العراقي في الأجل القصير، نلاحظ أن نتائج التقدير للأنموذج القياسي تشير إلى أن زيادة حجم الاقتصاد الخفي في السنة الحالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بمقدار (0.740753) ،أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فقد كانت قيمته (0.351144) وبمستوى معنوية (0.0002)،أما في السنة السابقة كان له تأثير غير معنوي. كما نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ معنوية أي ان (-0.78708523)من الانحرافات في الاجل القصير تصحح للوصول الى المستوى التوازني في الاجل الطويل.

أما في الاجل الطويل يتضح ان معلمة المتغير المستقل كان تأثيرها موجب ومعنوي اي ان زيادة اقتصاد الظل بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى زيادة معدل التضخم بمقدار(23.8170337) وذلك بسبب تنامي حجم هذا الاقتصاد ومن ثم زيادة المستوى العام لأسعار السلع والخدمات نتيجة تنامي القدرة الشرائية لدى الافراد.

جدول –5- نتائج تقدير الاستجابة قصيرة وطويلة الأجل لحجم الاقتصاد الخفي ومعدل البطالة في العراق خلال المدة (2003-2022)

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: IN

Selected Model: ARDL(2، 1)

Date: 07/10/24 Time: 08:56

Sample: 2003 2022

Included observations: 18

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IN(-1))	0.566137123	0.250044	2.26415	0.0413
D(SH)	0.260110971	0.351144	0.740753	0.0002
CointEq(-1)	-0.78708523	0.252446	-3.117836	0.0082

Cointeq = IN - (-0.0000*SH + 36.5118)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SH	23.8170337	4.36958	5.450646	0.0001
C	36.5118420	5.56366	6.562558	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 .

ج- اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات في انموذج(ARDL)

لاختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين حجم الاقتصاد الخفي كمتغير مستقل ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي كمتغير تابع لابد من استعمال (Bounds Test) من خلال قيمة (F) فإذا كانت قيمة(F) اقل من الحد الادنى للقيم الحرجة فإننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، اما كانت قيمة(F) أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فإننا

نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل(حماد، 2021: 6)،أما اذا كانت واقعة بين الحدين الاعلى والادنى فإنها تكون منطقة الشك ومن ثم سوف يكون هناك عدم القدرة في اتخاذ القرار لتحديد مدى وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل.

تظهر نتائج (Bounds Test) إلى وجود تكامل مشترك، كون قيمة احصائية(F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى والادنى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية (10%)، هذا يعني وجود تكامل مشترك بين التضخم كمتغير تابع وحجم الاقتصاد الخفي كمتغير مستقل في الأجل الطويل.

جدول - 6- نتائج (Bounds Test)

ARDL Bounds Test

Date: 07/10/24 Time: 15:49

Sample: 2005 2022

Included observations: 18

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.923218	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.50%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 .

ح- اختبار استقرار انموذج((ARDL) المقدر

من أجل التحقق من استقرارية البيانات موضوعة البحث من وجود اي تغيرات هيكلية سوف يتم إجراء اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي(***Cusum Of Square***) ، ومن خلال هذا الاختبار يتضح ان كلا الخطين يقعان ضمن الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية(5%) ومن ثم نرفض الفرضية البديلة التي تنص على ان المعلمات المقدرة غير مستقرة احصائيا، ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على استقرارية المعلمات المقدرة.

شكل - 1- استقرارية الانموذج المقدر (***Cusum Of Square***) لمعدل التضخم

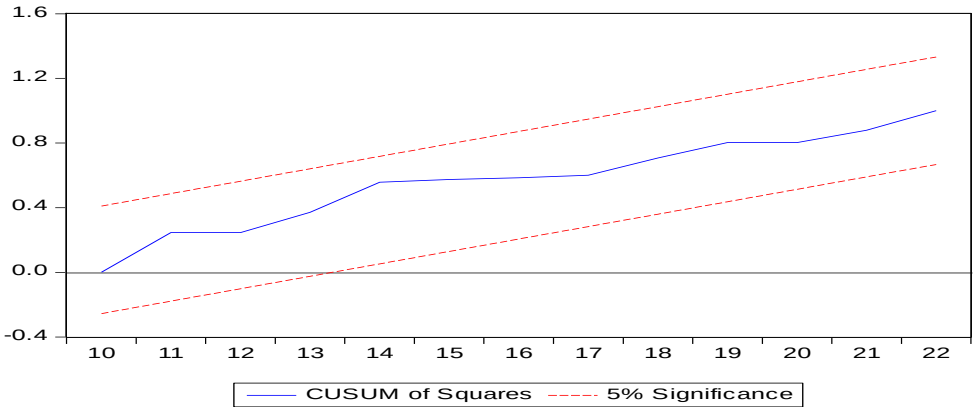

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 .

خ- اختبار التوزيع الطبيعي(Jarque-Bera)**:** من اجل بيان مدى اتساق المعلمات في الأجلين القصير والطويل فضلاً عن معرفة عدم وجود اي تغيرات هيكلية في الانموذج عبر الزمن، تم الاستناد على اختبار (Jarque-Bera)**:**، إذ نلاحظ من خلاله ان قيمة هذا الاختبار بلغت نحو(0.319126) وقيمة Prob بلغت نحو(0.852516) وهي أكبر من(5%) ومن ثم فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعياً ونرفض الفرضية البديلة(H1)،.

شكل- 2- اختبار التوزيع الطبيعي(Jarque-Bera)

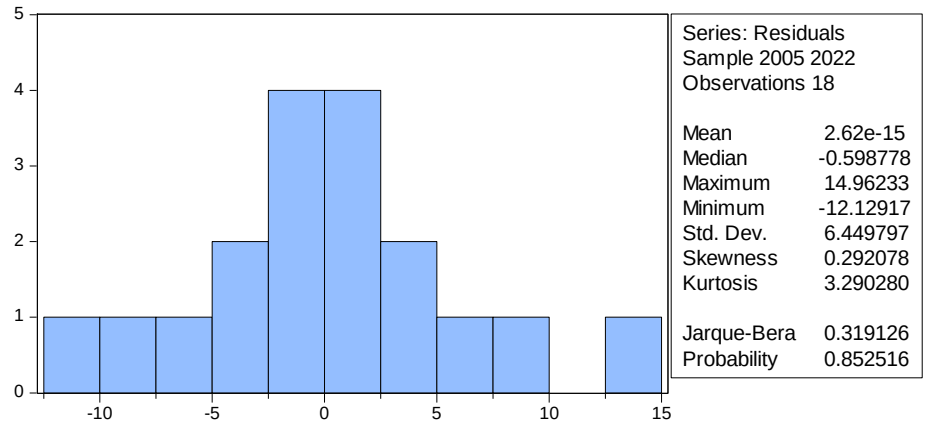

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 .

1. معدل البطالة

أ- اختبار مدة الإبطاء المثلى من خلال أنموذج (VAR):

إذ أظهرت نتائج المعايير لهذا الاختبار المتمثلة بكل من (FPE، AIC، LR، HQ، SC)، أن مدة الإبطاء المثلى هي مدة الإبطاء لمدة واحدة.

جدول - 7- معايير قياس مدة الإبطاء المثلى للأنموذج القياسي

VAR Lag Order Selection
Criteria

Endogenous variables: UN

Exogenous variables: C

Date: 07/12/24 Time: 11:05

Sample: 2003
2022

Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC
0	-62.62093	NA	104.2795	7.484816	7.533828
1	-46.06932	29.20872*	16.75057*	5.655215*	5.753240*
2	-45.83218	0.390594	18.37183	5.744962	5.892
3	-44.60598	1.875362	17.98356	5.71835	5.914401

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 .

ب- تقدير وتحليل العلاقة قصيرة وطويلة الأجل

من خلال بيانات الجدول (8) الذي يبين نتائج تقدير الانموذج القياسي ARDL (4 ،4) خلال مدة الدراسة من خلال معرفة أثر الاقتصاد الخفي(sh) على معدل البطالة(un) في الأجل القصير للاقتصاد العراقي، نلاحظ أن نتائج التقدير للأنموذج القياسي تشير إلى أن زيادة حجم الاقتصاد الخفي في السنة الحالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار (0.134540-)، أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فقد كانت قيمته (0.571511-) وبمستوى غير معنوي، ولثلاث سنوات سابقات كان له تأثير غير معنوي. كما نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ معنوية أي أن (0.412346-) من الانحرافات في الاجل القصير تصحح للوصول الى المستوى التوازني في الاجل الطويل.

ايضاً في الاجل الطويل يتضح ان معلمة المتغير المستقل كان تأثيرها سالب لكن غير معنوي اي ان زيادة اقتصاد الظل بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى انخفاض معدل البطالة بمقدار (0.296858-).

جدول –8- نتائج تقدير الاستجابة قصيرة وطويلة الأجل لحجم الاقتصاد الخفي ومعدل البطالة في العراق خلال المدة (2022-2003)

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: UN

Selected Model: ARDL(4، 4)

Date: 07/11/24 Time: 14:44

Sample: 2003 2022

Included observations: 16

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UN(-1))	0.01903	0.369373	0.051518	0.9606
D(UN(-2))	0.771001	0.318426	2.421287	0.0518
D(UN(-3))	0.421541	0.395154	1.066775	0.3271
D(SH)	-0.134540	0.235412	-0.571511	0.5884
D(SH(-1))	0.394825	0.41514	0.951065	0.3783
D(SH(-2))	0.245310	0.365412	0.671327	0.5270
D(SH(-3))	-0.653277	0.31245	-2.09082	0.0815
CointEq(-1)	-0.412346	0.160117	-2.575277	0.04200

Cointeq = UN - (-0.0000*SH + 31.3898)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SH	-0.296858	2.333514	-0.127215	0.9029
C	31.38977	11.16727	2.810872	0.0307

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 .

ج- اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات في انموذج(ARDL)

تظهر نتائج (Bounds Test) إلى عدم وجود تكامل مشترك في الاجل الطويل، كون قيمة احصائية (F) المحسوبة أقل من الحد الأعلى والادنى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية (10%،5%،1%)، ويمكن تفسير ذلك إلى ان البيانات الرقمية لمعدل البطالة غير دقيقة، ومن ثم فإن حجم الاقتصاد الخفي قد يؤثر على معدلات البطالة في العراق ولكن لا يثبت ضمن اعداد الايدي العاملة.

جدول - 9- نتائج (Bounds Test)

ARDL Bounds Test

Date: 07/11/24 Time: 17:25

Sample: 2007 2022

Included observations: 16

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.342386	1

Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.50%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 .

ح- اختبار استقرار انموذج((ARDL) المقدر($Cusum\ Of\ Square$)

ايضاً من خلال هذا الاختبار يتضح ان كلا الخطين يقعان ضمن الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية(5%)ومن ثم نرفض فرضية(H1)،ونقبل فرضية(H0) التي تنص على استقرارية المعلمات المقدرة.

شكل -3 - استقرارية الانموذج المقدر (***Cusum Of Square***) لمعدل البطالة

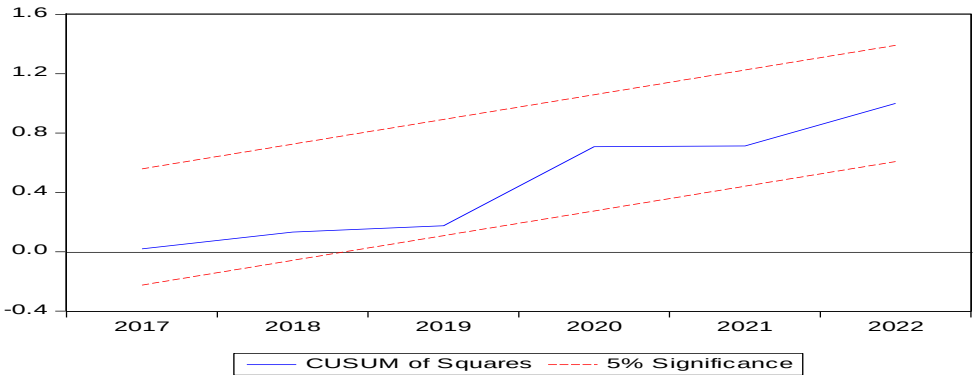

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 .

خ- اختبار (Jarque-Bera)**:** من خلال بيانات الشكل (4)نلاحظ ان قيمة هذا الاختبار كانت (0.790395) وقيمة Prob بلغت نحو(0.673547) وهي أكبر من(5%) ومن ثم فإننا نرفض الفرضية البديلة(H1) ونقبل فرضية(H0) القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعياً.

شكل- 4- اختبار التوزيع الطبيعي(Jarque-Bera)

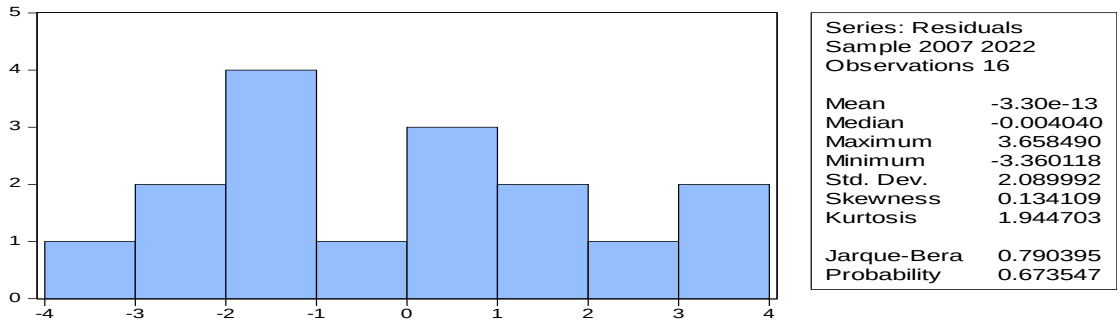

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. نلاحظ في بداية الأمد الزمني للدراسة وجود الضغـــوط التضخمية نـتيـجة زيـــادة حـجـم الكتـــلة النـقدية، فضلاً عن تـصـــاعد ظاهرة البطالة في الاقتصاد.
2. من خلال قياس حجم الاقتصاد الخفي أظهرت نتائج القياس بأن حجم هذا الاقتصاد قد تذبذب بين الارتفاع والانخفاض وهذا نتيجة تذبذب سرعة دوران النقود(v) وخاصةً في سنوات الأزمات الاقتصادية.
3. من خلال اختبار الاستقرارية لمعدلي التضخم والبطالة لم يحققا السكون إلا بعد أخذ الفروق الأولى لها.

4. اشارت نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود لمعدل التضخم إلى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل مع حجم الاقتصاد الخفي، في حين لم تكن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين معدل البطالة وحجم الاقتصاد الخفي.
5. اظهرت نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الخاص باستقرارية النموذج، أي ان النموذج المدروس مستقر عند مستوى معنوية (5%).

التوصيات:

1. العمل على ضرورة الاستفادة من الانشطة الخفية المشروعة وذلك عن طريق دمج هذه الانشطة مع انشطة الاقتصاد الرسمي، من خلال تقديم العديد من المزايا للأنشطة الخفية التي انتقلت للعمل بالاقتصاد الرسمي، من خلال تسهيل الاجراءات الادارية الأمر الذي يؤدي الى الاسراع بتعجيل التنمية الاقتصادية والنهوض باقتصاد الدولة.
2. يفترض على الحكومة وضع إطار تشريعي قانوني بعلاج مشكلة الانشطة العشوائية غير المسجلة وذلك للاستفادة منها بشكل يخدم صناعة الدولة الوطنية، إضافة إلى انه على الحكومة التعامل مع هذا القطاع صاحب (الانشطة الاقتصادية المشروعة التي لا تخالف قوانين الدولة) بمرونة ومنحه تسهيلات ادارية ومالية لمدة مرحلية حتى يعتاد هذا القطاع على التعامل في العلن والافصاح عن نشاطه، فضلاً عن محاربة كل انشطة الاقتصاد غير الرسمي غير القانونية للحيلولة دون الهدر والاسراف والتبذير لموارد الدولة العراقية.

المصادر

1. البسام، خالد،(2013)،"تقدير حجم الاقتصاد في المملكة العربية السعودية للمدة (1990-2011)"، مجلة التجارة والتمويل.

2. الجبوري،بتول مطر، والزاملي، دعاء محمد(2014)،" دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)" مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (16)، العدد(1).

3. الحسن، علي حسين،(2014)،"اقتصاد الظل ، اسبابه، اثاره السلبية ،واساليب الحد من حجمه، مثال سوريا"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد(36)، العدد(4).

4. حماد ،سعد عبدالكريم، وايمان خميس،(2021)،" قياس وتحليل أثر قروض المصرف الزراعي التعاوني في دعم النشاط الزراعي دراسة في الاقتصاد العراقي للمدة(2004- 2019)، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(1)، العدد(2).

5. شرفاني، نسرين مصطو (2017)، أثر الاقتصاد على حجم الانفاق الحكومي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة زاخو ، المجلد الخامس، العدد الثالث.

6. عبد الكريم ،علي فريد(2012)،" سياسات دعم وتمويل المشاريع الصغيرة في العراق" ،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاستثمارات، بغداد.

7. كاظم ،كامـــل علاوي،(2011)" البطالة في العــراق الواقع ،الاثـار، آليـــات التـوليد وسبـــل المعالجة" جامعة الكوفة.

8. الهيتي،احمد حسين، واخرون،(2010)، " التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من(1990-2007) الاسباب والاثار ودور السياسة المالية في معالجتها "، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد (2)، العدد(3) .

9. ياس، اسماء خضير (2013)،" تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة من 2000-2010 " جامعة بغداد، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد36 .

10. Jessica Leino ، Formal and Informal Micro enterpriese ، Enterprise Surveys N5،2009، World Bank Group . http://www.enterprisesurveys.org/ResearchPapers/Formal_informal_microenterprises.aspxcon

الملحق-1-

جدول- 1 - القيم المالية لمؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2022)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية(مليون دينار)	الناتج النفطي (مليون دينار)	الناتج غير النفطي (مليون دينار)	معدل البطالة%	معدل التضخم%
	GDP	Oil output	Non-oil output	UN	IN
2003	29585788.6	20349772	9236017	28.1	33.6
2004	53235358.7	30808541.6	22426817	26.8	27
2005	73533598.6	42379784.7	31153814	17.9	37
2006	95587954.8	52851810.9	42736144	17.9	53
2007	111455813.4	59018094.5	52437719	17.6	30.8
2008	157026061.6	87166401.2	69859660	15.6	12.6
2009	131275592.6	56631453.7	74644139	15	8.5

2.4	15.6	85616511	73990612.2	159607123.6	**2010**
5.6	11.6	95821550	115488400	211309950	**2011**
6	15.9	116155919	129030500	245186418.5	**2012**
2.4	16	144342000	126750000	271092000	**2013**
1.4	17	144408000	116202000	260610000	**2014**
2.4	18.7	131076000	65744000	196820000	**2015**
0.2	20	137742000	90973000	228715000	**2016**
0.4	32	143307209	78358500	221665709	**2017**
1.5	36	184253124	84665750	268918874	**2018**
0.7	40	181405025	81512125	262917150	**2019**
0.8	36	132572579	83088937.5	215661516	**2020**
6.1	37.3	192071354	109081464	301152818	**2021**
4.9	35	221366415	161697737	383064152	**2022**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتاحة من احصائيات وزارة التخطيط وتقاريرها السنوية والفـــصـــــلـــــــية

جدول (2)

تقدير حجم الاقتصاد الخفي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط في العراق للمدة 1990 – 2015(مليون دينار)

السنة	سرعة دوران النقود v	العملة في التداول C	الودائع الجارية D	عرض النقد M1	K=C/M1	الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط CGDP	حجم اقتصاد الظل Shadow	% اقتصاد الظل
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)

57.3	2717195.3	29585788.6	0.71	10148626	2985681	7162945	0.9	**2003**
70.9	4498078.8	53235358.7	0.80	11399125	2286288	9112837	2.0	**2004**
57.9	9051822.4	73533598.6	0.71	15460060	4491961	10968099	2.0	**2005**
50.0	14735439	95587954.8	0.66	21721167	7489467	14231700	2.0	**2006**
50.1	18038751	111455813.4	0.66	28189934	9697432	18492502	1.9	**2007**
39.7	29075738	157026061.6	0.58	37300030	15524351	21775679	1.9	**2008**
23.2	39528572	131275592.6	0.47	51743489	27401297	24342192	1.4	**2009**
20.7	46850498	159607123.6	0.45	62473929	34186568	28287361	1.4	**2010**
24.6	49826561	211309950	0.48	63735871	33142224	30593647	1.5	**2011**
23.8	61077084	245186418.5	0.47	73858000	38836000	35022000	1.6	**2012**
27.0	72715072	271092000	0.50	72692000	36620000	36072000	2.0	**2013**
32.2	67486768	260610000	0.53	65435000	30580000	34855000	2.2	**2014**
41.3	54389792	196820000	0.59	70733027	28657797	42075230	1.9	**2015**
31.0	65576339	228715000	0.52	76986584	36643275	40343309	1.8	**2016**
30.5	68737754	221665709	0.52	77828984	37330917	40498067	1.8	**2017**
34.6	83094753	268918874	0.55	86771000	39132397	47638603	2.1	**2018**
31.6	82754081	262917150	0.53	83381192	39312857	44068335	2.1	**2019**
33.7	59164740	215661516	0.54	84445526	38592057	45853469	1.5	**2020**
32.7	86518461	301152818	0.54	83913359	38952457	44960902	2.2	**2021**
33.2	99366875	383064152	0.54	84179442.5	38772257	45407185.5	2.6	**2022**

المصدر: -عمود (2،3،4،6) من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتاحة من احصائيات وزارة التخطيط وتقاريرها السنوية والفـــصـــــلـــــــــية، فضلاً عن التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي.

- عمود(1، 7، 8) من إعداد الباحث بالاعتماد على معادلة رقم(3و 4، 5).